الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

الاحتلال الأمريكي وتدويل النزاعات الطائفية

لطفي حاتم
كاتب

"بات واضحاً أن بناء شكل الدولة العراقية ومستقبلها الديمقراطي يتلازمان ومضامين التغيرات التي حملها الغزو الأمريكي للعراق ، وبهذا المسار فكل دراسة واقعية لمستقبل الدولة العراقية ونظامها السياسي تشترط تحديد نتائج الاحتلال وتأثيراته على الكتلة الاجتماعية الوطنية القادرة على المساهمة في بناء شكل الدولة وتطوير مستقبل نظامها الديمقراطي."

استناداً إلى ذلك لابد من تأشير تلك التغيرات انطلاقاً من نتائجها التاريخية الملموسة، المتمثلة بحزمة من التداعيات الأساسية التي يتصدرها الإطاحة بالدولة العراقية وقاعدتها الاجتماعية المتكونة من:

. فئات اجتماعية ساندة للسلطة الديكتاتورية ممثلة بخليط اجتماعي من الفئات الوسطى المرتكزة على وشائج عشائرية وميول طائفية.

. جهاز بيروقراطي موالي للسلطة العشائرية والمتلاحم معها عبر طوابق حزبية.

. أجهزة أمنية / استخباراتية حارسة ومدافعة عن ألسلطة الديكتاتورية.

إن الإجهاز على منظومة الدولة الديكتاتورية وأبنيتها البيروقراطية خلف فراغاً أمنياً / اجتماعياً لم تكن القوى المتصدية للاستبداد قادرة على احتوائه وتوجيهه ضمن مسارات ديمقراطية وذلك بسبب غياب برنامجها الوطني الديمقراطي الموحد.

إن غياب البرنامج الوطني الديمقراطي الشامل خلق بيئة فوضوية راعية لظهور كثرة من القوى الاجتماعية والتيارات السياسية الهامشية، برغم بناء أسس السلطة الجديدة بمساعدة الطرف الأمريكي الذي حاول بدوره تأطير العملية السياسية بعجالة بعيدة عن تشابكات الحياة الاجتماعية وتعقيدات التشكيلة العراقية.

إن نتائج العملية السياسية المستندة إلى الشرعية الانتخابية والبناء الدستوري أعادت ترتيب القوى والتيارات السياسية العراقية وفق محاور جديدة ارتكزت حول خطين رئيسيين اولهما الخط الوطني المطالب ببناء الدولة العراقية على نتائج الشرعية الانتخابية بآفاق ديمقراطية والخط الثاني استند إلى مكافحة المحتلين ببرنامج احتكار السلطة وإعادة موروث الدولة الاستبدادية.

إن أهداف التيارين الكبريين المشار اليهما وبرغم تقاطعهما إلا أنهما حملا سمة أساسية أخرى تجسدت في رفض أغلب القوى السياسية السائدة لبرنامج المحافظين الجدد المستند إلى نشر الديمقراطية في بلد الجوار الإقليمي عبر التداخلات العسكرية.

إن سياسة الإدارة الأمريكية ألمتسمة بروح العسكرة والتوتر واحتكار الملفات الأساسية للازمة العراقية واندفاعها ببرنامج الإطاحة بالأنظمة اللاديمقراطية ساعد على نقل النزاع العراقي إلى مجالات إقليمية الأمر الذي أفضى إلى تداخل الصراعات الداخلية العراقية مع النزاعات الدولية الإقليمية.

لقد أكد تشابك النزاعات الوطنية مع النزاعات الإقليمية / الدولية على جملة من المعطيات الهامة منها:.

١ . تعثر مشروع المحافظين الجدد الهادف إلى إسقاط الأنظمة الاستبدادية عبر القوة العسكرية وتطويره عبر الثورة (الديمقراطية) الدائمة وذلك بسبب افتقاره إلى قاعدة اجتماعية / سياسية داخلية ساندة لتوجهاته المستقبلية.

٢ . تزايد الصراع الإقليمي ذو التوجهات الطائفية المساند من المراكز الدولية.

٣ - جعل العراق قاعدة أساسية لتسوية النزاعات الإقليمية / الدولية.

إن عجز الجيوش الأمريكية المحتلة عن تحقيق أهدافها الاستراتيجية والشروع بأقلمة الصراع العراقي هو الذي دفع القوات الأمريكية باعتماد سياسية جديدة يتلخص مضمونها في إعادة بناء التوازن الطائفي في النزاعات الداخلية بما يخدم استراتيجية الانسحاب التدريجي اللاحق عبر تحقيق الحد الأدنى من الأهداف العسكرية / الاقتصادية.

قبل الخوض في تحليل الركائز الأساسية لمضمون التوازن الطائفي، وآثاره على بنية العراق السياسية واستقرار مكوناتها الاجتماعية. دعونا نتوقف قليلاً عند سمات النزاعات الإقليمية وانعكاساتها على الأزمة الوطنية العراقية.

بداية أرى ضرورة التركيز على إن النزاعات الإقليمية الراهنة تتسم بنزعة طائفية تتخطى الأطر الأيديولوجية السابقة (القومية، الاشتراكية) وهذا التقدير يستمد مشروعيته من الوقائع التالية:.

الواقعة الأولى : . انتقال النزاعات الداخلية من أطرها الأيديولوجية المعبرة عن مصالح طبقات وشرائح اجتماعية الى نزاعات طائفية تتداخل فيها المصالح الطبقية المتعارضة وبهذا فان السمة الرئيسية للنزاعات الطائفية تتمثل في تنازع كتل سكانية تشدها ولاءات سلفية .

الواقعة الثانية: . وجود دول طائفية تلعب أدواراً أساسية في تقرير التطور اللاحق للنزاعات الإقليمية وتتركز هذه الدول في (١):.

أ.العربية السعودية

إن التلاحم التاريخي بين المذهب الوهابي والجهاز البيروقراطي في الدولة السعودية كان ولا يزال الركيزة الأساسية الساندة لمنظومة الحكم السياسية. وبهذا المعنى فان التلاحم المشار إليه أنتج حزمة من النتائج السياسية / الاجتماعية منها:.

. شكل المذهب الوهابي إطارا عقائديا لصيانة وتطور نظام الحكم الملكي وتواصله في السلطة السياسية.

. بسبب ذلك التلاحم لعب المذهب الوهابي وطبيعة السلطة السياسية في المملكة أدوارا مناهضة للفكر القومي والديمقراطي على الصعيدين الإقليمي والدولي (مناهضة التوجهات الناصرية، المشاركة في مقاتلة السوفيت في أفغانستان. ودعم المنظمات الإسلامية المتطرفة).

. يرتكز التحالف المشار إليه على طبقة تجارية / خدمية تستمد هيمنتها السياسية من السيادة على الثروة الوطنية وتشابك مصالحها مع الاحتكارات الدولية. وبهذا السياق هناك ترابطا بين الطواقم البيروقراطية لنظام الحكم العشائري مع الوافد الأمريكي الأمر الذي أفضى إلى نمو وتطور مصلحة استراتيجية بين الطرفين.

إن السمات المشار إليها تتلازم وقضية أخرى تتلخص في أن المملكة السعودية لا تشدها فكرة الهيمنة القومية برغم مركزها الإسلامي بل أن طموحها يتلخص في تشكيل تكتل خليجي فاعل يتلازم ورؤية أمريكية تسعى إلى صيانة مجالات (أمنها الحيوي) المرتكز على الطاقة النفطية. وبهذا فإن المساعي الأمريكية السعودية تتجاوب والميل الموضوعي للتوسع الرأسمالي الهادف إلى بناء التجمعات الاقتصادية الصغرى التابعة للشركات الاحتكارية الدولية.

ب:.دولة إيران الإسلامية.

ترتكز البناء السياسي / الدستوري لدولة إيران الإسلامية على مبدأ ولاية الفقيه الشيعي وبهذا المضمون فان البناء السياسي للدولة هو بناء طائفي تتجلى مظاهره في العناوين التالية:

. اعتبار المذهب الشيعي الاثني عشري القاعدة المذهبية لنظام الحكم في الدولة الفارسية.

. يشكل المذهب الشيعي الضامن الأيديولوجي لوحدة القومية الفارسية وتطور مطامح هيمنتها الإقليمية.

وبهذا السياق نود الإشارة إلى أن الصراع الفارسي العربي عكس طموح السيطرة لكلا القوميتين الناهضتين على الأمن الإقليمي إلا انه تلحف تاريخياً بصيغ طائفية تجسد في أشكال مختلفة.

. تشابك الروح المذهبية الشيعية الفارسية مع القضايا القومية في المنطقة العربية (٢). بكلام آخر جهدت السياسة الرسمية لإيران الإسلامية بربط قضايا الفكر القومي العربي بالقضايا الإسلامية وتأطيرها بخطاب أيديولوجي يتجسد في . الحفاظ على الهوية الإسلامية، ترسيخ حل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً، لجم العدوانية الاسرائلية، التركيز على مبدأ السيادة الوطنية، الأمن الإقليمي، وأخيراً منع التداخلات الخارجية.

إن القضايا الإقليمية / الدولية المثارة شكلت أدوات أساسية في ربط كثرة من التيارات السياسية العربية / الإسلامية بحركة عامة مناهضة للتواجد الأمريكي تعمل إيران الإسلامية على استثمارها لمصلحة توجهاتها الإقليمية.

. تستند الروح التوسعية المتنامية للقومية الفارسية على حوامل طبقية ضامنة ودافعة نحو سيادتها الإقليمية وبهذا الاتجاه فإن الدولة الإسلامية الإيرانية ترتكز على طبقة تجارية كبيرة تترابط وقوى أخرى في الخليج العربي الأمر الذي يضمن لها حرية التحرك والتمدد ويدفعها إلى خوض الصراع مع القوى الأجنبية على قاعدة توازن المصالح الإقليمية. وهذا المؤشر نجده غائباً عند الشرائح الاجتماعية والقوى الحاكمة في المنطقة العربية وذلك بسبب تبعيتها وحماية تطورها من الوافد الأجنبي.

إن تطور التحالف الإسلامي الراديكالي . القومي العربي و الروح العسكرية الأمريكية الناشطة في المنطقة العربية أدت إلى تبلور النزاعات الإقليمية حول خطين رئيسيين تصطف حولهما كثرة من الحركات الشعبية والقوى الراديكالية احدهم يتلخص بطموحات قومية(فارسية، تركية، سورية) تستثمر مبادئ الشرعية الدولية وعدم التدخل بالشئون الداخلية انطلاقاً من مبدأ السيادة الوطنية لمواجهة التداخلات الدولية. وثانيهم يحاول التجاوب مع حركة التوسع الرأسمالي المرتكز على المشاركة الخارجية في الثروات الوطنية وحماية دولية لنظم حكم سياسية.

انطلاقاً من لوحة اصطفاف المراكز الإقليمية وتحالفاتها السياسية نحاول التعرض لبعض القضايا الشائكة في السياسة الأمريكية عبر كثرة من الملاحظات منها:.

١:. تعطيل البرنامج النووي الإيراني.

تحاول الولايات المتحدة الأمريكية تحجيم قدرة إيران النووية وذلك لأسباب عدة أهمها اختلال التوازن الإقليمي المستند إلى التفوق العسكري الإسرائيلي لصالح توازنات جديدة خاصة، وما ينتج عن ذلك من أضرار بالمصالح الإستراتيجية الأمريكية خاصة إذا وضعنا بنظر الاعتبار أن هناك دولاً أخرى ناشطة في النزاعات الإقليمية أهمها روسيا الفدرالية. (٣)

٢:. قواعد عسكرية أمريكية

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة قواعد عسكرية دائمة في لبنان والعراق لاعتبارات استراتيجية أمريكية تتلخص في بقاء هيمنتها الدولية على مصادر الطاقة النفطية عبر مشاركتها في توجهات السياسة الاقتصادية للدول البترولية.

٣.أقلمة النزاعات الطائفية .

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى المشاركة في النزاعات الداخلية، حيث نجدها تقف إلى جانب القوى الاجتماعية اللبنانية ممثلة بكتلة الرابع عشر من آذار بهدف الحد من محاولة قوى المعارضة تغيير الأسس الطائفية للبناء السياسي اللبناني الذي يميل وبسبب التطور الديمغرافي والروح الراديكالية الإسلامية للجنوب اللبناني لصالح التحالف القومي الإسلامي. وكذلك العمل على إحداث توازن داخلي في التشكيلة العراقية عبر إحداث بنية طائفية جديدة تضمن مصالح الجوار الإقليمي تنطلق من محورين متشابكين الأول منهما سايكلوجي يتضمن الدعوة إلى تقسيم العراق إلى دول عرقية / طائفية. والثاني منهما عملياتي يتلخص في تسليح العشائر المناهضة. (٤)

تلخيصاً يمكن القول إن الصراع الأمريكي الإقليمي المتلحف بأردية طائفية تحول إلى عامل أساسي في حل أزمة العراق الوطنية متمثلاً في إحداث توازن داخلي عراقي بين الكتل السكانية يمنع الهيمنة الطائفية لهذا الفريق أو ذاك وما ينتج عن ذلك من استبعاد هيمنة احد الأطراف الإقليمية على مستقبل بناء الدولة العراقية.

على أساس المؤشرات المارة الذكر نتوقف عند الأسئلة التالية:. ؟ ما أثار التسلح العشائري في الأوضاع الداخلية العراقية ؟ ما تأثيراتها في سلطة الشرعية الانتخابية ؟وكيف تنعكس تلك الموازنة على بناء الدولة العراقية ؟

محاولة تحليل تشابكات ألازمة العراقية ونتائج نزاعات قواها الداخلية تتحدد في إطار بعض الملاحظات الأساسية الفاعلة في مقاربتنا الفكرية لإشكالية الأسئلة المثارة.

الملاحظة الأولى:. التأكيد على نجاح الاحتلال الأمريكي للعراق في تمزيق القوى الاجتماعية الحاملة للمشروع الوطني الديمقراطي وذلك عبر توزيعها على بنى عشائرية / طائفية وبهذا المنحى فان توزيع التشكيلة العراقية على كتل سكانية طائفية/ عرقية الحق خراباً بآفاق البناء الديمقراطي للدولة العراقية.

الملاحظة الثانية:. تتركز في تلازم تسليح العشائر العراقية وتقوية بنيتها الاجتماعية مع مخاطرسلبية نجدها في اتجاهين أولهم تحولها . العشائر. إلى قوى مسلحة تساهم في التناحر على السلطة السياسية وما ينتج عن ذلك من تداعيات خطرة على تطور العملية السياسية السلمية. وثانيهم تحول بعض العشائر إلى مرتزقة تشكل قاعدة اجتماعية مسلحة للمحتلين في الانعطافات السياسية الكبرى. (٥)

الملاحظة الثالثة:. يهدد التسلح المتنامي لقوى عشائرية بتفكك سلطة الشرعية الانتخابية ويضعف بناء الدولة ومؤسساتها الأساسية على أساس المواطنة عبر تطور الشرعية الديمقراطية.

الملاحظة الرابعة:. يكرس تفكك سلطة الشرعية الانتخابية مبدأ تعدد الأجهزة المسلحة في إطار الدولة العراقية ويدفع باتجاه ترسيخ البنى الطائفية كأمر واقعي في إطار الدولة العراقية.

انطلاقاً من المقاربة الفكرية والآراء السياسية المتلازمة معها يمكننا تقديم بعض الخلاصات تشكل مدخلاً لإنضاج رؤية عامة لحل الأزمة العراقية.

أولاً: أفضى تعثر المشروع الأمريكي في العراق إلى تعديل السياسية الأمريكية ونقلها من نشر الديمقراطية عبر التداخلات العسكرية إلى الاكتفاء بالإصلاحات التدريجية، تحجيم الديمقراطية السياسية (٦)، ونهج التوازنات الطائفية، الأمر الذي يدعو القوى العراقية إلى التوصل لايجاد مرجعية وطنية رافضة للتوجهات الأمريكية.

ثانياً: أدى تعثر المشروع الأمريكي في العراق إلى تحول الأزمة الداخلية العراقية إلى أزمة إقليمية، وبهذا المنحى فإن نهج التوازنات الطائفية المراد ترسيخه في بناء الدولة العراقية يتطور إلى إستراتيجية أمريكية شرق أوسطية.

ثالثاً: تشكل الدعوة العراقية إلى مؤتمر إقليمي دولي برعاية الأمم المتحدة هدفاً لخروج العراق من تداعيات السياسية الأمريكية وإرساء الأمن الإقليمي على قاعدة التعاون وعدم التدخل في الشئون الداخلية.

إن الخلاصات السياسية المشار إليها تشكل دراسة أنية لتقلبات السياسية الأمريكية ، وبهذا المعنى فان تغيرات السياسة الأمريكية لازالت بعيدة عن الشرعية الدولية وموازنة المصالح الإقليمية فضلاً عن عدم تجاوبها مع المستقبل الديمقراطي للعراق وحقوق الإنسان في منطقتنا الشرق أوسطية .

الهوامش

١.سنهمل البناء الطائفي للدولة اللبنانية وكذلك الأسس الدينية لبناء دولة إسرائيل لغرض حصر الحوار في إطارات ضيقة.

٢. .بعد تخلي مصر عن دورها القومي بسبب تحالفاتها السياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وترابط مصالح قواها الاجتماعية السائدة مع الشركات الاحتكارية الكبرى حاولت إيران استغلال هذا التراجع في محاولة منها لربط مطامحها القومية بالهموم العربية.

٣.فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات اقتصادية وعسكرية ضد طهران وذلك بمنع التعامل مع ٢٠ شركة ومصارف إيرانية فضلا عن حظر التعامل مع فيلق القدس الإيراني باعتباره منظمة إرهابية.

٤.يتضمن تناغم الولايات المتحدة مع التوجهات التركية بالتصدي لحركة حزب العمال الكردستاني في الأراضي العراقية موقفاً صريحاً ضد توجهات حكومة كردستان الإقليمية الهادفة إلى بناء دولتها القومية.

٥.يزخر تاريخ الأنظمة السياسية العراقية باستخدام العشائر ضد حركات سياسية وعشائر مناهضة لأنظمة الحكم كما جرى في كردستان العراق إبان الحقبة الديكتاتورية.

٦.يتضمن مشروع ببكر لحل الأزمة العراقية دعوة إلى التخلي عن الديمقراطية كبنية سياسية للحكم في العراق عبر استحداث مركز قيادي فاعل لإدارة الدولة العراقية ونظامها السياسي.

إعلامنا الديمقراطي.. تشويش الرأي العام

"إذا كان الاعلام الموجه يهدف الى تشكيل رأي عام مؤيد للسلطة الحاكمة بصرف النظر عن حقيقة الاحداث والمواقف والنيات فان الاعلام الديمقراطي يراد به الكشف عن الحقيقة للمساهمة في خلق رأي عام مستنير ، يمكنه تأدية دور فاعل في صنع القرارات بمختلف اشكالها.ولكن عندما لا تتوفر للاعلام الديمقراطي السياسة الاعلامية الاستراتيجية التي تتمثل فيها مصالح الشعب والدولة ، فان رسائله ستنطوي على خطابات متناقضة بدل الخطاب الوطني المتعدد الذي يقلب الحقيقة على وجوهها المختلفة ، ويناقش القضايا من مناظير مختلفة."

د. جليل وادي
اكاديمي

ان من الامور الاساسية التي يجب اخذها بالحسبان ان المجتمعات متعددة الاطياف تفترض قبل اتاحة المجال لظهور الاعلام المتعدد، تحديد الثوابت الوطنية وصياغتها في سياسات اعلامية تلزم وسائل الاعلام بالتقيد بها، والعمل في اطارها من دون تجاوز محدداتها، لان من شأن غياب هذه المحددات او التجاوز عليها انتاج خطابات اعلامية معبرة عن تناقضات مصالح القوميات والطوائف، ما يقود الى الانحراف بالعملية السياسية الى مسارات قد تهدد الامن الوطني وخدش النسيج الاجتماعي وارباك العملية الاقتصادية واشاعة الانماط الثقافية الفئوية، وهذا ما تجسد في المجتمعات التي استندت الى آليات عمل اعلامية مستوردة، من دون ان تكيف تلك الاليات مع خصائصها الاجتماعية والسياسية، او ابتكار آلياتها المتوافقة مع هذه الخصائص، وبالمحصلة يكون الاعلام مساهما في تشويش الرأي العام بدل تنويره، وهي المهمة الاساسية الملقاة على عاتقه والمطلوب تحقيقها في المجتمعات التي تطمح الى ان تكون ديمقراطية.

ان غياب السياسة الاعلامية الواضحة في بلادنا بعد احداث التغيير قاد الى تعددية اعلامية تبدو في ظاهرها تعبيرا عن نهج ديمقراطي يراد له ان يشاع، الا ان هذه التعددية عكست في مضمونها روحا ديكتاتورية بسبب احاديتها، ولم تأت هذه النتيجة لكون الجهات الواقفة وراء وسائل الاعلام تعيش ازدواجية في مواقفها ازاء الفكرة الديمقراطية فحسب، بل لان أليات العمل التي تسير على وفقها هذه الوسائل لن تؤدي مهما تعددت الا الى نهج ابعد ما يكون عن المسارات الديمقراطية، وهذا ما اتضح في النتائج التي اسفرت عنها الحركة الاعلامية على مدى السنوات الاربع المنصرمة، ذلك ان جميع المعطيات بينت ان الرأي العام العراقي لم يجمع على أيٍ من القضايا التي ناقشتها المؤسستان التشريعية والتنفيذية، او الاحداث التي تعرض لها، بل كان الرأي العام متناقضا في مجمل مواقفه، وجاء ذلك بنسبة كبيرة منه جراء تأثيرات الوسائل الاعلامية المحلية، وبخاصة المرئية والمسموعة منها، مع ان كشف الحقائق وتقليبها على وفق رؤية تستند الى سياسة اعلامية وطنية من شأنه ان يشكل رأياً عاماً متجانساً، او ان تناقضاته الحاصلة لم تكن بالحدة التي نراها اليوم، وبذلك اخلت وسائل الاعلام في تأدية وظيفتها الاساسية.

فعلى سبيل المثال ما كان لوسائل الاعلام ان تفعل فعلها التخريبي في النسيج الاجتماعي لولا اتاحتها غير المحددة لجميع القوى السياسية فرصة التعبير عن مواقفها وافكارها على الرغم من ان بعض تلك المواقف، والافكار انطلق من ايديولوجيات طائفية وقومية، بينما تحول السياسة الاعلامية الوطنية الصارمة من وصول الرسائل الاعلامية التفتيتية الى الجمهور، وكأننا ازاء اعلام بلا رسالة، ومفتقد الى دوره في تعبئة الجماهير بغية التصدي للتحديات التي يتعرض لها مصيرها، وبذلك يمكن وصف هذا النوع من الاعلام بـ(الاعلام السائب) الذي تحركه الانفعالات والامزجة والارتجال والقناعات السابقة.

وبسبب غياب المعايير الاعلامية التي يحتكم اليها، لم تمثل الرسائل التخريبية عند صناعها خروقا صارخة لما يجب ان يكون عليه الاعلام الوطني الحقيقي، كما عدوا الانطباعات السلبية التي عبر عنها المعنيون بتقويم العملية الاعلامية مجرد وجهات نظر ليس بالضرورة ان تكون صحيحة.

ان حجم التحديات التي تواجه العراقيين في المرحلة الحالية تفترض بوسائل الاعلام اعتماد خطاب وطني تكون من أولى مهماته تعزيز الوحدة الوطنية، وتشكيل رأي عام مؤيد او معارض للقضايا المطروحة بحسب قربها او بعدها عن مصالحه الوطنية، وهذا ما افتقرت اليه الكثير من الرسائل السياسية التي بثتها وسائلنا الاعلامية، ولم يقتصر الامر على ذلك فحسب، بل امتد الى طبيعة تغطياتها الواقع، فالرسائل التي قدمتها غلب عليها التناقض وعدم الوضوح، فضلا عن اعتمادها اساليب تحرير غير موضوعية، ما غيب الحقيقة على المتلقي، وجعله يتخبط في فهمه الواقعة واسبابها ودوافعها، ومن ثم صعوبة تكوين مواقف موضوعية بعيدة عن الانحياز، وقد اسهم التعرض لهذه الرسائل الى حد كبير في تعزيز التخندقات الطائفية والقومية وتنمية الولاءات الفرعية، الامر الذي وضع العصي الغليظة في دولاب مشروع بناء دولة المؤسسات التي أريد لتأسيسها ان يكون على اسس ديمقراطية صحيحة ومغايرة لما كانت عليه الدولة في العهود السابقة.

ان تأملا دقيقا في واقع الحركة الاعلامية يكشف عن ان اعلامنا متعدد لكنه احادي، ومثل هذا الاعلام لا يمكنه بأي حال من الاحوال تشكيل رأي عام مؤثر في رسم المسارات التي يفترض ان تسير على وفقها العملية السياسية، بل على العكس فقد اسهم في تمزيق الرأي العام، وتقسيمه الى اجزاء توزعت على وفق الكتل المنضوية في اطار العملية السياسية والجهات المعارضة لها، وبغياب الرأي العام الوطني الموحد ازاء القضايا الاساسية صار مقود العملية السياسية مرهوناً بارادة الاحزاب والتيارات، وهي ليست بالضرورة وفي كل الاحوال تعكس تطلعات الرأي العام بمختلف الاطياف المشكلة للمجتمع العراقي، بل انها في الاعم الاغلب تعكس تصوراتها المتأثرة بعوامل داخلية وخارجية للكيفية التي يجب ان تتشكل على اساسها الدولة، ولذلك نلحظ ان اغلب المضامين التي تناولتها وسائل الاعلام عكست تطلعات ومصالح واهداف حزبية ضيقة، ولا يعد هذا امراً غريباً طالما كانت اغلب او جل الوسائل الاعلامية تتبع هذا الحزب او ذاك، او انها تتلقى تمويلا مباشراً او غير مباشر من جهات بعينها، وبما ان التعددية الحزبية تشكل مضمونا اساسياً في العملية الديمقراطية فمن غير المنطقي مطالبة الاعلام الحزبي التخلي عن العمل الدعائي، ذلك ان الدعاية تمثل جوهر عمل الاعلام الحزبي، وعليه فان تشكيل رأي عام مستنير وموحد ازاء القضايا الوطنية يقتضي رسالة اعلامية عراقية تتجاوز الاطر الحزبية الضيقة، وذلك لن يكون من دون قيام الجهات المكلفة بتنظيم العملية الاعلامية بصياغة سياسات اعلامية يمكن من خلال الاحتكام اليها تحديد طبيعة واهداف الرسائل الاعلامية الموجهة للجمهور.